على تصحيحه ليس شرطا والعكس قال التحقيق انه قد وقع الاجماع على انه
يشترط في الرواة الصدق والضبط للرواية وفي ديانته يشترط ان
يغلب خيره على شره هذا امر مجمع عليه ومنهم من زاد شروطا وهي السلامة من البدعة
والمحافظة على المروة وجعل العدالة اسما لما لا يكاد يتحقق الا في معصوم
وقد بينا في رسالة ثمرات النظر في علم الاثر الادلة على ما قررناه هنا
من ان شرط الشرط هو الامران وانه مخدوف وانه من شرط تلك الشروط
لم يتم لها الوفاء بها بل صار خبر المبتدء بتقدير وارجاء ونصب ورفع اذا
كان صدوقا وقد بسطنا هناك بما يجزم الناظر فيه بانه الحق فمن قال ان
فلانا عدل افادنا خبره انه صدوق وان خيره غالب على شره وهو الذي
يقبل عندنا والذي قام عليه الاتفاق وان رمي ببدعة قدر ونحوها فانها
لا تقدح في رواية الصدوق واذا عرفت هذا حصل لك ان من قبل خبر الثقة
في التصحيح فهو مجتهد في قبول خبره كما يقبل لسائر الاخبار عن الثقات
ولا يكون بقبولها مقلدا والحمد لله ولم يعلم انا سبقنا الى هذا التقرير
واما المتاخرون عطفا على قوله اما قدماء الحفاظ وهم الذين تقدم بعضهم
على جواز العمل بتصحيح الثقة فلهم في الاعتذار عن العمل بتصحيح الغير
أن يقولوا انا لم نجز العمل بتصحيح الثقة الحافظ الا حيث قد عرفنا
مذهبه في شرايط قبول الاخبار فعرفنا انه لا يقبل المجهول ولا الصدوق
السيئ الحفظ ولا غير ذلك من المواضع المختلف في قبولها الظاهر ان هذا
لا بد منه كما لا بد ان نعرف مذهب من يخبر بعدالة المجهول ولهذا ي أي لاجل

شرط

اي لاجل شرط معرفة مذهب الثقة الحافظ فانهم لا يكتفون بتصحيح الحاكم ابي عبد الله
في المستدرك لما عرف من تساهله وروايته في جعل الحسن صحيحا الا من
مذهبه في تصحيح الحسان بل في تصحيح بعض الاحاديث الضعيفة
التي تكون بل يجب قبولها على قواعد كثير من المتقدمين والاصوليين وهذا
جواب صحيح لكنه يتضمن لاقرار بقبول بعض المراسيل فان الثقة الحافظ
على كلامهم متى قال هذا حديث صحيح اسناده صحيح ولا علة له وجب قبوله وان لم
يروله ولنا ذلك الاسناد الذي حكم بصحته واي فائدة لنا في مجرد سماع
اسماء الرواة التي ذكرها الثقة اذا كان يجوز لنا العمل بالحديث والرواية
له من غير بحث عن رجاله لعدم الفائدة اذ البحث عنهم ليس الا لتعرف
صحة الحديث او عدمها واذا قد اخبر الثقة انه صحيح فقد تضمن خبره
انهم ثقات فهو كما لو اخبرنا عن كل واحد انه ثقة لم يبق لنا حاجة الى البحث
عنهم فثبت بهذا ان المتاخرين من المحدثين قد وافقوا على قبول بعض المراسيل
قلت بل المتقدمين قد قبلوا تركيته من تقدمهم من الرواة وبنوا على ذلك
تصحيح الحديث وتضعيفه فقبول المتاخرين للثقة في قوله ان المرسل صحيح
كقبول المتقدمين للثقة في تزكية الرواة وغاية الفرق انه في المرسل تزكية
ضمنية وفي المسند تزكية مطابقة كما قررناه فلا عذر عن قبول المرسل
الذي صححه وهو نص على صحة ثقة عارف بهذا الشان نعلم انه لا يرسل الا
عن ثقة الا ان هذا شرط عزيز وانما قال قد وافقوا على قبوله لارتفاع العلل
الموهمة للمراسيل عن هذا النوع منها كما وافقوا على قبول مراسيل الصحابة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)